هبط إلى أدنى سعر له منذ 6 أشهر بملامسة 1192 دولاراً للأونصة

«سبائك»: الذهب على باب أول خسائر سنوية منذ 12 عاماً

■ هاجس ارتفاع نسبة التضخم يعد سبباً لتصاعد أسعار الذهب في 2014

رجب حامد

هبوط اسعار الذهب

■ الأسواق المحلية تنتعش على مستوى الخام والسبائك والمشغولات لهبوط الأسعار

■ تخفيض التيسير الكمي يصعد بالأسهم والدولار على حساب الذهب والفضة

■ الفضة تقاوم حاجز 19 دولاراً للأونصة رغم عاصفة تخفيض التيسير الكمي

ذكر المدير التنفيذي لشركة سبائك الكويت لتجارة المعادن الثمينة رجب حامد – ان الذهب هبط الى ادنى مستوى له منذ يونيو الماضي عندما وصل الى 1192 دولاراً نهار يوم الجمعة مقتربا بقيمة 12 دولارا من ادنى مستوى له خلال العام الحالي ومتاثرا بقرارات الفيدرالي الامريكي الصادرة مساء يوم الاربعاء والتي اقرت تخفيض خطط التيسير الكمي بمقدر 10 مليارات دولار بداية من شهر يناير 2014 لتكون قيمة التحفيز النقدي الشهري التي يتم ضخها في الاسواق 75 مليار دولار وعلى الرغم ان هذا القرار لم يكن مفاجئا للاسواق لان الكل كان على يقين بان الفيدرالي الامريكي سوف يتخذ اجراءات ايجابية لتحديد مبلغ او فترة التيسير الكمي في ظل النتائج الايجابية المحققة باسواق العمل الامريكية في الشهور الاخيرة والتي بلغت قمة نتائجها في شهر اكتوبر ونوفمبر سواء على مستوى نسبة البطالة او عدد الوظائف المستحدثة. وبهذا القرار يكون « برنانكي » رئيس الفيدرالي الامريكي قد ترك باب التيسير الكمي قبل رحليه موارب بين انصار استمرار التحفيز النقدي وانصار إنهائه لعودة قوى السوق الى طبيعتها من العرض والطلب وهذا ما اعاد بريق الذهب الارتداد فوق مستوى 1200 دولار واغلاق بورصة نيوميكس نيويورك عند 1205 دولار وفتح شهية المستثمرين للعودة الى اقتناء المعدن الاصفر على امل ان تكون نهاية ديسمبر قد تشهد اسعار الذهب بالقرب من مستوى 1250 دولار للاونصة. ولكن قد تكون عودة الاسعار للارتفاع نهاية الاسبوع عبارة عن عمليات تصحيح أعقبت الانخفاضات المتتالية للذهب وهذا هو الاحتمال الاقوى والذي يؤكده ان الذهب متوقع له مزيدا من الهبوط نحو مستوى 1150 دولارا في حالة كسر دعم 1180 دولارا للاونصة ويبقى السؤال الاهم بين رواد اسواق المعادن الثمينة هل يمكن ان نرى الذهب دون 1000 دولار ويفقد ميزة «الفور ديجت Four Digit» وتعود اسعار عام 2007 وماقبلها للظهور في بورصات الذهب. بالطبع قد يكون هذا امر مستبعد وغير محتمل الحدوث لعدة اسباب على راسها عمليات الشراء التي تتم على الذهب كلما هبط الى مستويات جديدة بالاضافة الى تكلفة استخراج الاونصة في بعض المناجم باستراليا وجنوب افريقيا تصل فيها التكلفة الى 1100 دولار وهذا يعني ان اصحاب هذه المناجم سوف يتوقفون عن الانتاج عند هذه المستويات وقد يختلف المحللون عن نقاط الدعم التي يمكن ان يصل لها الذهب في رحلة هبوطه الحالية ولكن الكل متفق ان عودة الاسعار للارتفاع امر مؤكد ونطاق الذهب بالعام الجديد سوف يكون بين 1350 دولاراً الى 1400 دولار للاونصة.

الفضة استمرت في اتجاه الهبوط مثل الذهب ولكن بحدة اقل على غير عادتها وعجزت عن كسر حاجز 19 دولارا بفضل قوة الشراء التي ساعدتها على الاقفال عن مستوى 19.42 دولار للاونصة بفارق 23 سنتاً عن سعر الافتتاح وقد تكون حظوظ المعدن الابيض اعلى في الصعود السريع مطلع العام الجديد ومستوى 21 دولارا سهل الوصول اليه خصوصا مع انتعاش الاقتصاد الامريكي وزيادة الطلب الصناعي على معدن الفضة وهذا يجعل عمليات الشراء سوف تكون اقوى ليقين ثابت لدى اغلب المستثمرين ان المضاربة في الفضة تحقق ارباح مضاعفة خصوصا في حالة المستويات الحالية للفضة والشاهد على هذا التداولات الالكترونية للمعادن الثمينة تتفوق فيها الفضة على الذهب والبلاتنيوم والبلاديوم من حيث عدد عقود الشراء والبيع.

باقي المعادن الثمينة صاحبت الذهب والفضة في القناة الهابطة وكان تاثير قرارات الفيدارلي واضحة عليهما حيث اتحدا في الهبوط الحاد وفقد البلاتنيوم 25 دولار من مستوى افتتاحه ليغلق عند مستوى 1333 دولارا للاونصة وبالمثل اقفل البلاديوم عند مستوى 699 دولارا للاونصة بفارق 18 دولارا عن اسعار بداية الاسبوع ويمكن ان نرى مزيدا من الهبوط لكلا المعدنين حتى نهاية العام على امل ان يكون العام الجديد خصوصا في النصف الثاني من شهر يناير عودة للارتفاع ويستقر البلاتنيوم فوق 1400 دولار للاونصة والبلاديوم فوق 750 دولارا للاونصة

الاسواق المحلية انتعشت طوال ايام الاسبوع الماضي وزادت حركة الاسواق مع نهاية الاسبوع وهبط كيلو الذهب الخام الى دون 11 الف دينار لاول مرة منذ ستة شهور وانتعشت مبيعات السبائك والذهب الخام وظهر اقبال المستثمرين على الشراء لتدني الاسعار من ناحية وعدم استقرار بورصة الاسهم من ناحية اخرى كما زادت حركة المشغولات الذهبية والفضية واصبحت الاسواق تبرق بروادها كسابق عهد السنوات السابقة وحققت عيارات 21 وعيارات 18 اعلى نسبة مبيعات الاسبوع الماضي.

مع تغيّر خارطة الطاقة العالمية

«الكويتية - الصينية»: السعودية تبقى لاعباً رئيسياً ومؤثراً فيها خلال السنوات القادمة

قال تقرير شركة الكويتية الصينية منذ عام 2011 ونفط برنت يتداول بمستوى يفوق المئة دولار للبرميل الواحد، وإن لم تكن السعودية قد تدخلت لزيادة حجم إنتاجها، لكان سعر البرميل اليوم أعلى من المستوى الذي سجله مؤخراً. وكما هو الحال مع السلع الأخرى، شهد سعر النفط العالمي تغيّرات عديدة خلال العقد الأخير، ولكن الأسعار التي بلغها خلال العامين الماضيين كانت عالية على غير العادة مقارنة بالمستويات التاريخية، حيث كان سعر البرميل دائماً دون مستوى 40 دولاراً قبل عام 2004. ومنذ ذلك الحين، كان لكل من الأسواق الضيقة والطلب الآسيوي النامي تأثيراً على ارتفاع الأسعار حتى تصل إلى مستواها القياسي في الثالث من يوليو 2008 وهو سعر 143.6 دولاراً للبرميل الواحد. ولاحقاً، أثرت الأزمة المالية على الأسعار التي انخفضت إلى 100 دولار، واستمرت الأسعار بالتحسّن على الرغم من التعافي البطيء للاقتصاد العالمي. فقد كان السبب الرئيسي وراء الأسعار المرتفعة هي التوترات من ناحية العرض، مثل الربيع العربي الذي خلق مخاوف من توقف العرض من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والحرب في ليبيا بالإضافة للأوضاع في كل من مصر وسوريا، التي أثرت جميعاً على أسعار النفط. كما كان لسياسات التحفيز دور في دعم الطلب على النفط الذي اعتمد على التضارب، الأمر الذي دفع أسعار النفط إلى الارتفاع.

واضاف التقرير خلال هذه الفترة، لعبت السعودية دوراً مركزياً في كبح تصاعد الأسعار، بصفتها أكبر منتج ومصدر للمشتقات النفطية في العالم، وأيضاً الدولة المنتجة للنفط الوحيدة في العالم التي تستطيع أن تغيّر توازن حجم الإنتاج العالمي، كون طاقتها تمكّنها من تعديل حجم إنتاجها النفطي بسرعة مما يؤثر مباشرة على الأسعار العالمية. ولتفادي أي نوع محتمل من التأثير السلبي لأسعار النفط المرتفعة، وأيضاً لمنع أي عائق على التعافي العالمي، رفعت السعودية حجم إنتاجها خلال الأوقات المحورية التي شهدت خطر تأزم الاقتصاد العالمي، وذلك على الرغم من عدم موافقة دول أعضاء في منظمة الأوبك لمثل هذه الخطوة، ومنها فنزويلا وإيران. وعلى سبيل المثال، كان الطلب على النفط يستعيد عافيته في عام 2010 حين بدأ الإقتصاد العالمي يتحسّن بعد الأزمة المالية، وهو ما نتج عنه ضغوطات تضخمية. واستقرت أسعار النفط في ذاك الوقت عندما رفعت السعودية حجم إنتاجها بنسبة 13.3 في المئة في فترة نصف عام لينتقل الإنتاج من 8.24 ملايين برميل في اليوم في يناير 2010 إلى 9.34 ملايين برميل في اليوم في يوليو 2010، حيث كانت السعودية ملتزمة في الحفاظ على أسعار النفط بمستوى ما بين 70 و80 دولاراً للبرميل الواحد. وفي منتصف عام 2011، عان النفط من زيادة الضغوطات عليه مع اندلاع الربيع العربي، وبالأخص في ليبيا، ما دفع السعودية إلى رفع إنتاجها بمستوى مليون برميل في اليوم في غضون ثلاث أشهر فقط بهدف دعم الوكالة الدولية للطاقة في عملية اطلاقها لـ 60 مليون برميل من المخزون النفطي. وفي أوقات أخرى، تدخلت السعودية في سوق النفط العالمي بشكل معاكس من خلال تقليص حجم الإنتاج عندما بلغت أسعار النفط مستويات متدنية جداً. فالسعر العادل للسعودية للحفاظ على توازن ميزانيتها يتراوح ما بين 80 و85 دولاراً للبرميل بحسب صندوق النقد الدولي، ما يعني أن الأسعار تحت هذا المستوى تنتج عجزاً مالياً، لذا من مصلحة السعودية أن تبقي أسعار النفط عند هذا المستوى وعلى وجه الخصوص مع زيادة الصرف العام على العمالة والبنية التحتية في المملكة.

وتابع بما أن الاقتصاد العالمي لم يتعافَ بالكامل بعد حتى اليوم، حيث لا تزال الولايات المتحدة تعتمد على برامج التيسير الكمي، وبالكاد منطقة اليورو تتوسع، ولا تزال دول آسيا الناشئة معرضة لتدفق الرأسمال إلى الخارج، فإن زيادة قوية في أسعار النفط ستكون ضارة على تعافي الطلب العالمي.

وفي الفترة القادمة، من المرجح أن تبقى الضغوطات على العرض كما هي، حيث تؤثر عدة عوامل على بيئة داعمة لأسعار مرتفعة وهي بيئة من السهل أن تتدهور، منها الأزمة في جنوب سودان، والنقص في العرض من ليبيا التي لا تنتج اليوم إلا خُمس ونصف من كامل طاقتها الإنتاجية، واحتمالية عدم الإستقرار في العراق، والدول غير المستقرة نسبياً مثل نيجيريا وفنزويلا. وبين من هنا ستستمر السعودية في دورها الرئيسي في الحفاظ على الإستقرار العالمي على المدين القصير والمتوسط. أما على المدى الطويل، سيبقى أهمية الدور الذي تلعبه السعودية أيضاً كما هو. فمع توسّع قطاع النفط الصخري في الولايات المتحدة التي ستؤدي إلى تغيّر خريطة النفط العالمية بحيث تصبح الولايات المتحدة أكثر اعتماداً على مواردها، سترى السعودية زيادة في الطلب من الإقتصادات الآسيوية. وبحسب وكالة الطاقة الدولية، من المتوقع أن تمثل الزيادة في الطلب من آسيا الناشئة نصف الزيادات العالمية ما بين اليوم وعام 2040، وبالتالي، من المترقب أن تتجه السعودية، ومعها دول الخليج الأخرى، إلى الشرق على المدى الطويل.

مؤشر الاقتصاد السعودي

■ استمرت الأسعار بالتحسّن على الرغم من التعافي البطيء للاقتصاد العالمي خلال العام الحالي

«هيلتون العالمية»: مجموعة تعيينات جديدة في مناصب تنفيذية

اعلنت هيلتون العالمية امس عن تعيينات جديدة طالت مجموعة من أهم فنادقها في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تم تعيين مديرين جدد لأربعة فنادق في الإمارات العربية المتحدة وقطر ومصر.

فقد تم تعيين أندرياس جيرسابك ، الذي يشغل حالياً منصب المدير العام لفندق هيلتون الدوحة في قطر، في منصب المدير العام لفندق كونراد دبي، الفندق الجديد من فئة الفنادق الفاخرة الذي افتتحته هيلتون العالمية في قلب المنطقة التجارية والسياحية في دبي. ويعد جيرسابك من أهم الخبراء في مجال الفنادق والضيافة، حيث يتمتع بخبرة عالمية تزيد على 38 عاماً قضاها في العمل مع هيلتون العالمية في العديد من الدول، ومنها المملكة المتحدة ومصر والنمسا واليابان والإمارات العربية المتحدة وكرواتيا واليونان وأوكرانيا وقطر.

أما في هيلتون الدوحة، فيترك جيرسابك مسؤولياته في أيدٍ أمينة، حيث سيتسلم الإدارة هناك أدهم السباعي، الذي يشغل حالياً منصب المدير العام لفندق هيلتون العين في الإمارات العربية المتحدة. ويتمتع أدهم بخبرة تزيد على 25 عاماً مع هيلتون العالمية، قضاها منطلقاً من بلده الأم مصر نحو الكاميرون، ثم السودان، ثم عابراً المحيط الأطلسي إلى هيلتون كوراساو في المكسيك، وهيلتون باربادوس في البحر الكاريبي.

وسيخلف السباعي في إدارة فندق هيلتون العين مديرٌ آخر يتمتع بنفس الخبرة الواسعة، وهو جاك كلوديل، الذي يحمل شهادة عليا من كلية الفندقة في ستراسبورغ. وقد عمل كلوديل مع هيلتون العالمية لما يزيد عن 19 عاما، قضاها في أسواق رئيسية مثل فرنسا والمغرب، كما أدار مؤخراً أكبر فنادق هيلتون في رأس الخيمة، وهو منتجع وسبا هيلتون رأس الخيمة ذي الـ475 غرفة.

وسيخلفه في إدارته رؤوف بن شاذلي، المدير الحالي لفندق دبل تري من هيلتون في نفس المدينة. وانضم بن شاذلي إلى هيلتون العالمية في عام 1999 منطلقاً من هيلتون تورنتو في كندا، ليجوب سائتا لوتشيا وتونس ومصر في رحلة من النجاحات، إلى أن حطت به الرحال في الإمارات العربية المتحدة في عام 2011. ويعود لبن شاذلي الفضل في تطوير برنامج المسؤولية الاجتماعية لفندق دبل تري من هيلتون خلال عمله في إدارته، حيث نجح في الحصول على عدد من الجوائز الهامة في مجال العمل الاجتماعي خلال العامين الماضيين.

«هيونداي» تخطط لجمع 3 مليارات دولار

شعار هيونداي

«رويترز»: قالت مجموعة هيونداي الكورية الجنوبية امس إنها تخطط لجمع ما يزيد عن 3.3 تريليون وون «3.11 مليار دولار» من خلال بيع وحداتها المالية الثلاثة واتخاذ إجراءات أخرى لمواجهة نقص السيولة.

وأضافت هيونداي في بيان أن هيونداي سيكيوريتيز ستكون بين الوحدات التي ستعرض للبيع.

وتابعت «تدرس إجراءات إحترازية وطوعية لتهدئة مخاوف السوق لتكون لدينا سيولة نقدية كافية بحلول النصف الأول من 2014.»

واضاف البيان ان هيونداي ستركز على النقل البحري والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية ومشروعات مشتركة بين الكوريتين في المستقبل.

ومن بين وحدات مجموعة هيونداي هيونداي ميرشانت مارين وهيونداي إليفيتور.

«ستاندرد أند بورز» تجرد اتحاد «اليورو» من تصنيفه الممتاز

خفضت مؤسسة ستاندرد اند بورز التصنيف الائتماني طويل الأجل للاتحاد الأوروبي إلى «+AA» من «AAA»، وأرجعت ذلك إلى تصاعد التوتر في مفاوضات الميزانية.

وتأتي هذه الخطوة بعد خفض تصنيفات دول أعضاء بالاتحاد في الأشهر الأخيرة.

وقالت «ستاندرد اند بورز» في بيان «تراجعت الجدارة الائتمانية لدول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين بوجه عام». وتابعت «أصبحت مفاوضات ميزانية الاتحاد الأوروبي أكثر إثارة للخلاف وهو ما يشير إلى مخاطر متزايدة على الدعم المقدم للاتحاد من بعض الدول الأعضاء».

وأشارت المؤسسة إلى ضعف ترابط الدول الأعضاء بدرجة قد تجعل بعضها يحجم عن تمويل ميزانية الاتحاد بالقدر المتناسب مع دوره.

وتنظر ستاندرد اند بورز نظرة مستقبلية سلبية لتصنيف الاتحاد الأوروبي منذ يناير كانون الثاني 2012 وقد خفضت منذ ذلك الحين تصنيفها لبعض الدول الأعضاء وهي فرنسا وإيطاليا واسبانيا ومالطا وسلوفينيا وقبرص وهولندا.

«ماريوت الكويت» تفتح أبوابها لطلاب الكلية الأسترالية في الكويت

رحبت مجموعة فنادق ماريوت الكويت مؤخراً بمجموعة من طلاب الكلية الأسترالية في الكويت كمتدربين في محاولة لدعم الأهداف التنموية بدولة الكويت، وذلك ضمن برنامج تطوير فئة الشباب الكويتي من خلال توفير الدعم اللازم ليصبحوا من القادة ذوي المعرفة الواسعة بتجربة قطاع الضيافة. يعد البرنامج التدريبي ضمن مبادرة «روح الخدمة» التابعة لمجموعة فنادق ماريوت التي تهدف بدورها إلى خدمة المجتمع المحلي والتواصل مع القطاع التعليمي.

تضمن البرنامج تدريب طلاب الكلية الأسترالية لاكتساب الخبرة العملية، استكمالا للنظريات التي تلقوها بشكل نظري في الجامعة، كما تم عقد برنامج توجيهي لمدة يومين كاملين إلى جانب الموظفين حديثي التعيين في الفندق، لتعريفهم بثقافة علامة ماريوت التجارية العريقة.

وكنتيجة للبرنامج الذي تم اطلاقه حديثاً، وهو برنامج العلاقات الجامعية العالمي الجديد، من قبل مجموعة ماريوت العالمية، دعت فنادق ماريوت الكويت إلى ضرورة إضافة المزيد من التطور لقطاع التعليم، والتأثير على الشباب المهتمين بهذا القطاع المتنامي بشكل ملحوظ.

وفي هذا الصدد، قال جورج عون، المدير العام لمجموعة فنادق ماريوت الكويت: « سوف يسهم هذا البرنامج في الحفاظ على التدريب الآمن والمستمر وتلبية حاجتنا للتميز الدائم من خلال تطوير جيل متميز من قادة المستقبل مبني على المعرفة القوية والصلبة. وكجزء من مبادرة روح الخدمة الشهيرة التي نلتزمها، علينا اغتنام جميع الفرص لتعزيز شبابنا بقدرات شاملة وبناء تجربة شخصية ومهنية لهم في قطاع الضيافة».

جانب من الحضور